وزيران اقتصاديان فقط في حكومة التنمية!

أحمد بومرعي

بعد طول انتظار، جاءت الحكومة بوجوه جديدة، خصوصا في الحقائب الاقتصادية التي تغيرت اغلبها، مع بقاء أنس الصالح الذي اصبح وزيرا للمالية.

وفي رصد أجرته «الأنباء» للاتجاهات الفكرية والخلفيات الاكاديمية للوزراء الجدد والقدامى، تبين التالي:

● وزيران يجمعان خبرات اقتصادية واختصاصات اقتصادية، هما انس الصالح وعيسى الكندري.

● 3 وزراء يمكن تصنيف اختصاصاتهم كمقربة من الاقتصاد كما لديهم خبرات اقتصادية، وهم هند الصبيح وياسر ابل وعبدالعزيز الابراهيم.

● 6 وزراء لديهم خبرات سياسية وعسكرية او اختصاصات وشهادات جامعية سياسية.

● 5 وزراء لديهم اختصاصات تجمع بين القانون والاجتماع والطب وغيرها.

من خلال هذا الرصد الأولي، يتضح ان الاقتصاد ليس اولوية بالنسبة للحكومة الجديدة.

وبعيدا عن التحليلات السياسية التي افترضت ان اغلب الوزراء لديهم انتماءات قبلية وسياسية وطائفية معينة وجاؤوا كمحاصصة قبلية وطائفية لتجنيب الحكومة مواجهة مع النواب في الفترة المقبلة، فإن ثمة مؤشرات اقتصادية عدة يمكن استشرافها كالتالي:

● **وصول انس الصالح الى وزارة المالية:** رغم تفاؤل الاقتصاديين به باعتباره الاكثر اطلاعا بين الوزراء على مشاكل القطاع الخاص، الا انه سيواجه ملفات صعبة مثل فرض الضرائب وخفض الدعم وغيرها من متطلبات صندوق النقد الدولي لتخفيف عبء الانفاق الجاري في الميزانية.

وعلى الاغلب فإن هذا الملف سيراوح مكانه في السنوات المقبلة، لأن اي مس بالمكتسبات الشعبية سيكون له ردة فعل عكسية على الحكومة ووزرائها، والصالح يدرك ذلك جيدا، وسيكون ذكيا بالابتعاد عما يثير حساسية شعبية.

● **ملف التنمية:** هو الملف الاهم، وأمام الحكومة شهران فقط لانتهاء الخطة التنموية الاولى التي انطلقت في فبراير 2010 وتنتهي نهاية فبراير 2014، والارقام المعلنة قبل ايام من وزيرة التنمية السابقة د.رولا دشتي تظهر ان الحكومة والقطاع الخاص لم يفلحا في تحقيق اهداف الخطة التنموية الاولى، فالإنفاق الحكومي لم يتجاوز 57٪ من مبلغ 15,6 مليار دينار المطلوب إنفاقه في خطة التنمية وذلك في السنوات الثلاث الاولى، اي بمتوسط 3 مليارات دينار سنويا، والقطاع الخاص لم يصرف سوى 45٪ من مبلغ 15,2 مليار دينار المطلوب انفاقه، أي بمتوسط 2,2 مليار دينار سنويا، وعلى هذا الاساس يتوقع ألا يتجاوز الانفاق في السنة الرابعة 21 مليار دينار من اصل 30,8 مليارا كان متوقعا انفاقه في خطة التنمية، أي نحو ثلث المبلغ لم يتم صرفه.

ومن ناحية القطاع الخاص، يؤشر انفاقه الضئيل نسبيا الى استمرار الازمة المالية فيه، حيث لم تنشأ سوى شركة تنموية ضخمة واحدة هي شركة كهرباء الزور من اصل 8 شركات كان متوقعا انشاؤها في الخطة التنموية الاولى.

اما الحكومة فإن انفاقها عند 57٪ يعزى الى عدم تعاون الوزارات لتنفيذ متطلبات التنمية بشكل سريع، وهو أمر مفهوم كون الخطة حديثة على هذه الوزارات المعروفة ببيروقراطيتها.

اما تسليم وزارة التنمية إضافة الى وزارة الشؤون والعمل لوزيرة حديثة العهد مثل هند الصبيح، فهذا يعني انه تم تحميلها مهمتين صعبتين، ويقول مسؤول في المجلس الاعلى للتخطيط ان تحميل الوزيرة حقيبتين سيصعب المهمة عليها خصوصا أن وزارة التنمية تحتاج الى تفرغ كامل.

ويؤشر ذلك الى ان الحكومة لم تعط اولوية للتنمية، رغم انها تنوي تقديم خطة تنموية ثانية في 2014 ويفترض أن تكون الخطة الجديدة اكثر وضوحا من الاولى واكثر واقعية استنادا الى خبرتها في الخطة الاولى.

● **الوزارات الآخرى:** في وزارة التجارة والصناعة، ومع ان الوزير انس الصالح استطاع ان يخترق (إلى حد ما) الجمود البيروقراطي فيها، وأصبحت وزارته اكثر «شبابية وتكنولوجية» بتأثير من الوزير الشاب والمتمكن تكنولوجيا واقتصاديا، فإن الوزير عبدالمحسن المدعج عليه تنفيذ ما بدأه الصالح في الوزارة، او تعود الوزارة الى بيروقراطيتها السابقة، وهذا ما ستكشفه الايام المقبلة.

بالنسبة لوزارة النفط، فقد اعتادت هذه الوزارة على تغيير الوجوه فيها.

ونقل تقرير لـ «فايننشال تايمز» قبل فترة قليلة ان بعض الوزراء في منظمة أوبيك أخذوا يراهنون في احد اجتماعاتهم على وزير النفط الكويتي الذي سيلتقونه في اجتماعهم المقبل، في ايحاء بتبدل الوزراء في السنوات الاخيرة.

يذكر ان تحليلا اجرته «الأنباء» بداية الاسبوع حول عدد الوزراء في حكومتي سمو الشيخ ناصر المحمد وسمو الشيخ جابر المبارك أي منذ العام 2006 أظهر التالي: تغيير 8 وزراء نفط، تغيير 4 وزراء مالية، وتغيير 6 وزراء تجارة وصناعة.

وكل لبيب بالإشارة يفهم. وفيما يلي قراءة في تحديات وزراء الاقتصاد الجدد.

● تفاصيل اخرى على موقع «الأنباء» الالكتروني

أنس الصالح.. هل يغير «المالية» أم تغيره؟

محمود فاروق

كان قبل أيام يجلس على مقعد وزير التجارة والصناعة، والآن أصبح أنس الصالح وزيرا للمالية. بين «التجارة» و«المالية» ثمة استحقاقات وملفات مختلفة لا شك، لكن هناك تفاؤلا بالوزير من قبل اقتصاديين بأنه يمكنه تحقيق امور لصالح سوق الكويت للأوراق المالية في الفترة المقبلة، بينما لا يعول كثيرون على تغييرات جذرية في ملفات اخرى مثل تخفيض الدعم وفرض ضرائب او ترشيد الميزانية العامة بتخفيض المصروفات الجارية، لان هذه الملفات غير شعبية ولا يبدو الوزير الصالح في موقع مواجهة مع حكومته اولا ومع النواب والقاعدة الشعبية من خلفها.

أنس الصالح.. هل يستمر نشاطه في «المالية»؟

لذا سيكون اكثر ذكاء بالابتعاد عما يثير ردود فعل سياسية، على عكس سلفه الوزير الشيخ سالم العبد العزيز الذي ادرك انه لن يستطيع ان يقوم بما اعلن عنه بتنفيذ سياسات تقشفية مطلوبة، فانسحب سريعا.

وخلال 23 شهرا قضاها أنس الصالح في «التجارة»، قام بإنجازات عدة واخفق في أخرى، وهذا حال المجتهد، لكنه لا شك لفت النظر اليه كوزير حيوي ويريد التغيير، وان كان الواقع اصعب منه، خصوصا في وزارة التجارة المليئة بالدهاليز. وتكشف سيرته الذاتية انه من الشخصيات اللصيقة بالقطاع الخاص والمدركة لمشاكله منذ عضويته في غرفة التجارة والصناعة ومرورا بعضويته في لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، وترؤسه لمناصب عدة في شركات مهمة في السوق الكويتي. ويمكن تلخيص تحديات وزير المالية في النقاط التالية:

● قطع الشك باليقين فيما يتعلق بملف بالضرائب التي لمح لها الشيخ سالم العبدالعزيز بفرضها على الشركات اولا، ثم على المواطنين لاحقا.

● تصحيح مسار المحفظة الوطنية التي مازالت محل استفهام سواء من المستثمرين أو من المتعاملين بالسوق نظرا لكثرة التصريحات المتعلقة بعملها وإلى اين وصلت الآن، ويعتقد ان الوزير سيبدأ من هذا الملف. وسيفرح المستثمرون كثيرا لو بدأ الضخ المالي في بورصة الكويت، لكن ذلك قد ينتج عنه فقاعة كما حصل في 2008، فعلى الوزير الانتباه.

● مواجهة الضغوط النيابية فيما يتعلق بالزيادات وإقرار الكوادر للعاملين في القطاع الحكومي، ويعتقد ان هذا الملف لن يواجهه الوزير بقساوة، وإنما سيسمع للنصح الحكومي فيه.

● محاولة مواءمة بين السياسة المالية المسؤول عنها والسياسة النقدية المسؤول عنها بنك الكويت المركزي، اذ مطلوب منه التنسيق مع «المركزي» لتوحيد السياسات النقدية والمالية، وان كانت هذه المهمة صعبة التحقيق، لانه فيما سيتجه «المركزي» الى كبح التضخم الأخذ في الصعود، لن يكون من السهل على الوزير مواجهة اي طلبات زيادة في الدعم او الكوادر والرواتب في السنوات المقبلة.

● اعادة وزارة المالية الى الاعلام بعد غياب طويل عنه، والشفافية في التصريح حول الملفات المتعلقة بالاقتصاد والسوق والإنفاق الرأسمالي.

عبدالمحسن المدعج.. سياسي في ملعب التجارة

المدعج.. دكتور تاريخ ليبرالي يتسلم التجارة

عاطف رمضان

منذ 18 عاما كان وزيرا للنفط، وها هو دكتور التاريخ د.عبدالمحسن المدعج يعود مجددا للتشكيل الحكومي وزيرا للتجارة والصناعة. ويصل المدعج الى الوزارة في وقت قد ترك فيها انس الصالح، سلفه بالوزارة، الكثير من البصمات، وربما غير طريقتها من كونها وزارة بيروقراطية الى وزارة أكثر حيوية وتكنولوجية، كما كان الصالح كثير الاطلالات الإعلامية والتصريح حول ما فعلت وزارته. لذا ستكون مهمة المدعج صعبة إذا لم يستطع أن يظهر إنجازات في وزارته، على الأقل إعلامية، لأنه في ذلك سيبدو مقصرا. وعلى الأغلب ان أي وزير سيتسلم بعد انس الصالح سيواجه هذه الصعوبة، لأن الصالح شبابي ومتواصل مع الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعية. ولا يبدو ان المدعج لديه اهتمامات تويترية لافتة حتى الآن. وفي قراءة أجرتها «الأنباء» لفكره الاقتصادي مستندة الى تصريحات سابقة له، يبدو ان المدعج يؤمن بالاقتصاد الحر ويدعم وجود القطاع الخاص في الاقتصاد، وينتقد خروج الأموال الكويتية للاستثمار في الخارج. في الجانب السياسي، ينتمي المدعج إلى التحالف الوطني الديموقراطي، وهو قريب من القطاع الخاص.

هند الصبيح.. في مهمة لا تحُسد عليها

هند الصبيح..الجمع الصعب بين التنمية والشؤون

منى الدغيمي

هند الصبيح، وجه وزاري جديد بتعيينها وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية. ومع ان كل من عمل معها يعرف أنها نشيطة وجسورة، الا ان حملها حقيبتين قد يكون صعبا عليها، خصوصا ان ملف التنمية وحده يتطلب تفرغا كبيرا. وتأتي الوزيرة في وقت تبدأ فيه الاستعدادات لاعداد خطة تنموية ثانية في مارس المقبل، ولا شك ان امام الوزيرة استحقاقات كبيرة في ملف التنمية. الصبيح حاصلة على بكالوريوس علوم الكمبيوتر من جامعة الكويت تولت عام 2007 منصب وكيل مساعد في ديوان الخدمة المدنية وتقلدت عام 2008 منصب الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة واستقالت منه في 2009 احتجاجا على التدخل في عملها مودعة المنصب بقولها: «استقلت لأريح وأستريح» وتسلمت عام 2012 منصب المدير العام لاتحاد الصناعات الكويتية. استطاعت الصبيح خلال السنوات الماضية تحقيق العديد من الإنجازات على جميع صعد العمل وتوفير فرص وظيفية للعمل في القطاع الخاص وقامت بإعداد مشاريع قرارات مختلفة لتوفير الرعاية والدعم للعاملين في القطاع الخاص.

العمير يتسلم النفط.. والقطاع على صفيح ساخن

أحمد مغربي

لطالما كان منصب وزير النفط في الحكومة الكويتية مثقل بالهموم والمشاكل التي تظهر يوميا في القطاع النفطي.

وعلى مدار السنتين الماضيتين لم يتمتع أي وزير بدفء كرسيه نظرا للخلافات المستمرة داخل القطاع والتي لم تهدأ أمواجها، ناهيك عن استهداف السلطة التشريعية لكافة القياديين وتهديدهم المستمر باستجوابات للوزير. وبدخول د.علي العمير إلى عالم النفط والغاز على الرغم من خلفيته السياسية وعدم خبرته بالأمور الفنية في النفط كما تظهر سيرته الذاتية، إلا أن كافة القيادات النفطية وعموم العمال والموظفين في النفط ينتظرون من الرجل الكثير بعد أن ملوا التغيير المستمر في الوزراء الذي لا شك يعطل العمل قليلا، وإن كانت المشاريع النفطية قائمة خارج اطار التبدل الوزاري.

وأمام الوزير مجموعة من التحديات كالتالي:

● **حظ جيد..المشاريع الكبرى إلى الأمام**

لا شك ان الملف الاهم امام الوزير هو المشاريع الكبرى في القطاع.

وقد يكون من حسن حظ الوزير انه جاء الى الوزارة وهي تستعد خلال 2014 لانطلاق دوران عجلة المشاريع النفطية الكبرى وعلى رأسها مشروعي الوقود البيئي والمصفاة الجديدة ومشروع النفط الثقيل وبناء 3 مراكز تجميع ضخمة في شمال الكويت، لذا ستكون امام الوزير مسؤولية سياسية للتصدي لأي تعطيل سياسي لهذه المشاريع التنموية الضخمة، فمشروعا الوقود البيئي والمصفاة يعتبران من اكبر المشاريع التنموية بتكلفة تقارب 8 مليارات دينار.

● **النقابات..والتهديد بالإضراب**

ربما الحظ لم يبتسم للوزير في ملف آخر، اذ لم يلبث الوزير تسلم دفة قيادة القطاع النفطي إلا وبدأت نار التذمر من قرار مؤسسة البترول الكويتية بتخفيض الحوافر والمكافآت ورواتب الرؤساء التنفيذيين ونوابهم تشتعل من جديد، فعلى الوزير حسم هذا الجدل والحفاظ على مكتسبات العمال والاستماع إلى العمال والنقابات، وان تكون لغة الحوار هي السائدة خلال الأيام المقبلة.

● **تدوير القيادات وإحداث تغير هيكلي**

راهن كثيرون على أن القطاع يحتاج إلى تدوير بين القيادات من أجل ضخ دماء جديدة قادرة على تحريك خطط المؤسسة العملاقة، وجاءت التعديلات الأخيرة لتكشف مدى ضعف الهيكلة الجديدة، اذ أثبت الوقت أن القطاع لا يقف على أرض صلبة ولا يستطيع التعامل مع اي ضغط خارجي لاسيما الآتي من سياسيين وبرلمانيين.

فهل يجري الوزير تغييرا في القيادات كما فعل الوزير الاسبق هاني حسين قبل رحيله بأيام؟

● **مجلس إدارة «المؤسسة» والصلاحيات شبه المطلقة**

لاحظ قياديون نفطيون انه على مدار العام الماضي لم يحضر وزير النفط السابق مصطفى الشمالي لأي من اجتماعات مجلس إدارة مؤسسة البترول، فهل سيكون العمير متفرجا كما الشمالي؟

د.علي العمير من الملعب البرلماني إلى الاستحقاق النفطي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/١/٢٩ الساعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا ، و ذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٣٠/٢٠١٠ بيوع / ٢ .

المرفوعة من : البنك الأهلي المتحد ضـــد : ١- هدى السيد هاشم احمد الرفاعي
٢- بنك الكويت الدولي البنك العقاري الكويتي سابقا

وفي الدعوى رقم : ٢٠٦/ ٢٠١٠ بيوع /٢ المرفوعة من : بنك الكويت الدولي
ضـــد : ١-هدى السيد هاشم السيد احمد الرفاعي ٢- البنك الاهلي المتحد (خصم مدخل)

أولا : أوصاف العقار

•يقع العقار بمنطقة السالمية شارع حمد المبارك قطعة ٨٤ قسيمة ١٢ مساحته ٩٨٦ م٢ وهو عبارة عن عمارة تتكون من ٩ أدوار متكررة وسرداب وملاحق ويتكون كل دور من ٤ شقق كل شقة تتكون من غرفتين + صالة + مطبخ + حمامين وكل شقة مؤجرة بمبلغ ٢٣٠ د.ك وتم تأجير السرداب لشركة ادوية بأجرة شهرية مقدارها ٥٠٠ دينار وتم تأجير الملحق لمحل فطائر بأجرة شهريه ٢٥٠ د.ك والحصة المباعة مقدارها ٦٩ سهم من اصل ١٢٨٠ سهم بثمن اساسي مقداره (اثنان وتسعون الف وماتة وتسعة وسبعون دينار و ٩٦٠ فلس)

•يقع العقار بمنطقة السالمية شارع حمد المبارك قطعة ٨٤ قسيمة ١٣ ومساحته ١٠٠١ م ٢ الموصوف بالوثيقة رقم ١١٠٠٣ / ٢٠٠٠ وهو عبارة عن عمارة تتكون من ٨ أدوار متكررة كل دور يتكون من ٤ شقق بالاضافة إلى ٣ شقق بالدور الأرضي بمجموع ٣٥ شقة وهناك عدد ٢ ملحق مؤجرين بأجرة شهرية قدرها ٦٥٠ دينار والعمارة مكسية بالسيجما ونوع التكييف تكييف مركزي والعمارة بها عدد ٢ مصعد والحصة المباعة مقدارها ٦٩ سهم من أصل ١٢٨٠ سهم بثمن اساسي مقداره (سبعة وتسعون الف وواحد وثلاثون دينار و ٢٥٠ فلس)

ثانيا: شروط المزاد

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قرين كل عقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته ويلتزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون و بطلب المباشرين لإجراءات البيع و على مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون و يلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل"

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات و المؤسسات الفردية المشاركة بالمزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملا بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

شركة الاستثمارات الصناعية والمالية ش.م.ك.م
Industrial & Financial Investments Co. K.S.C.C

دعوة لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات

يسر شركة الاستثمارات الصناعية والمالية مدير صندوق الصناعية لمؤشر داو جونز- الكويت بدعوتكم لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات المقرر إنعقاده في تمام الساعة 1:00 ظهرا، يوم الثلاثاء الموافق 2014/1/28 في مقر الشركة الكائن فى (الشرق - شارع جابر المبارك قطعة (5) برج الشروق (2) الدور (20). وفى حال وجود أى أسئلة أو إستفسارات يرجى الإتصال بالأرقام التالية 22909475 داخلى 1930 / 1905.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضرالاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
- ترشيح عضو غير مستقل لمجلس إدارة الصندوق لثلاث سنوات مالية.
- تحديد أتعاب العضو المرشح لعضوية مجلس الإدارة.

مجلس الإدارة